تقـريـر

القمة الثانية عشرة لمنظمة الدول التركية:

الانتقال من التكامل الثقافي إلى العمل الاستراتيجي

27-10-2025

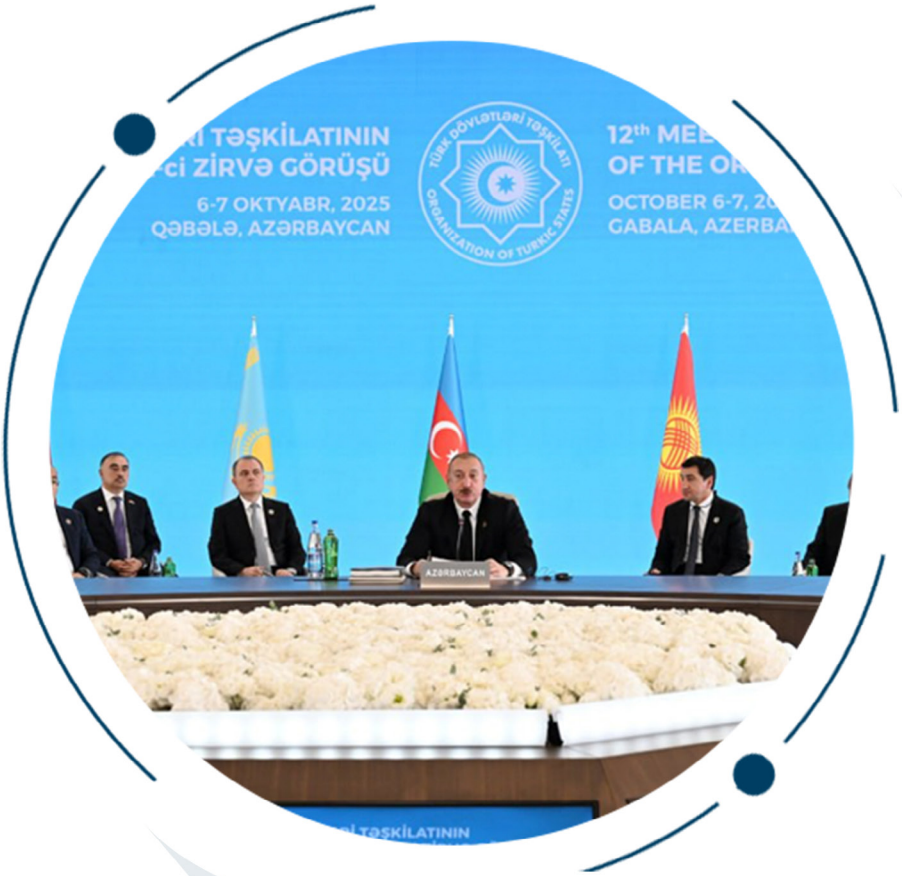

إعداد

ماري ماهر

وحدة الدراسات العربية والإقليمية المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مثلما كان العام 2021 مفصليًا في مسيرة التكامل الإقليمي بين دول العالم التركي ونقلها من المستوى الاستشاري التعاوني إلى الإطار المؤسسي التنظيمي والقانوني عندما شهدت أعمال القمة الثامنة لمجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية، المنعقدة في تركيا بتاريخ 12 نوفمبر، تغييراسم المجلس إلى «منظمة الدول التركية OTS»، واعتماد رؤية «العالم التركي 2040»، فإنه يُمكن القول إن العام 2025 انتقل بها إلى المستوى الاستراتيجي؛ حيث وضعت القمة الثانية عشرة للمنظمة التي انعقدت في مدينة غابالا الأذربيجانية يوم 7 أكتوبر 2025، الأسس الرئيسية لجعلها منظمة إقليمية ذات أهمية استراتيجية، وعليه، تناقش هذه الورقة التوجهات الاستراتيجية للقمة والخطوات التي تم اتخاذها لخدمة تلك التوجهات، مع استعراض أبرز التحديات الماثلة أمام تحقيق هدف التكامل متعدد المستويات.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

توجهات استراتيجية

اتصالًا بالمتغيرات الدولية عمومًا والإقليمية خصوصًا في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، فإن منظمة الدول التركية والدول الأعضاء الرئيسية فيها أعادت صياغة توجهاتها الاستراتيجية وهو ما انعكس في قمة غابالا، وفيما يلي توضيح لتلك التوجهات:

الانتقال بالمنظمة من التكامل الثقافي إلى العمل الاستراتيجي:

وضعت قمة غابالا هدفًا رئيسيًا أمامها، ألا وهو الانتقال بمنظمة الدول التركية من العمل كمنصة للحوار والتنسيق والتعاون القائم بالأساس على الوحدة الثقافية إلى جهة إقليمية استراتيجية فاعلة تُمثل رؤية أوراسية مستقلة، قادرة على بناء هيكل أمني إقليمي جديد والتنسيق السياسي والتفاعل الاقتصادي، وتمثيل مصالح الدول الأطراف والدفاع عنها في إطار جماعي باعتبارها مصلحة مشتركة للعالم التركي، فضلًا عن تعزيز استقلالها الاستراتيجي بالنظر إلى وقوعها على نقطة تقاطع مصالح بين جهات فاعلة رئيسية من خارج المنطقة، وذلك من خلال تقديم مبادراتها الخاصة في مجالات الأمن والاقتصاد والدفاع السيبراني وتكامل البنية التحتية.

وهو ما عكسته مخرجات القمة، سواء فيما يتعلق بالتشديد على التوحيد المؤسسي من خلال منظومة متكاملة من الهياكل الإقليمية لكل منها وظائفها الخاصة، بما في ذلك الأكاديمية الدولية للثقافة والعلوم التركية، والجمعية البرلمانية للدول الناطقة بالتركية TURKPA والمنظمة الدولية للثقافة التركية TURKSOY، وصندوق الاستثمار، ومؤسسة التراث، وإنشاء كيانات مؤسسية جديدة مثل مجلس البنوك المركزية، وتوسيع اللجان المتخصصة في النقل والجمارك والطاقة؛ حيث إن تعدد الهياكل التنظيمية داخل المنظمات الإقليمية وقدرتها على العمل بتنسيق وفاعلية يزيد من التماسك المؤسسي للمنظمة ويعزز قدرتها على تحقيق أهدافها والاستجابة للتحديات الخارجية التي تواجهها.

كذلك فيما يتعلق بتأكيد الرغبة في التعاون العملي في مجال النقل والخدمات اللوجستية (الممر الأوسط وممر زانجيزور). أو فيما يخص التأكيد على تبني موقف دبلوماسي مشترك فيما يخص القضايا الخارجية مثل القضية السورية ووضع جمهورية شمال قبرص التركية وإعادة الإعمار في ناجورنو كاراباخ، وغيرها. الأمر الذي يُظهر نية لتحويل الهوية المشتركة إلى موقف جيوسياسي منسق قادر على التأثير في ديناميكيات التجارة والأمن الإقليميين.

تعزيز القيادة الإقليمية لتركيا في آسيا الوسطى:

تتطلع تركيا إلى تأسيس منظمة إقليمية فوق وطنية بقيادتها في آسيا الوسطى والقوقاز، بما يجعل منها طرفًا رئيسيًا في صياغة القرارات الاستراتيجية ورسم المسارات السياسية والأمنية هناك، كما يضعها في قلب الاستراتيجية الأمريكية والأوروبية وتلك الخاصة بحلف الناتو في هاتين المنطقتين اللتين تزايدتا أهميتهما في معادلة التنافس الدولي، إذ تكتسب المشروعات التكاملية في إطار منظمة الدول التركية بُعدًا جيوسياسيًا ينطوي على تغيير موازين القوى في المنطقة.

فعلى سبيل المثال يكسر مشروع الممر الأوسط الاعتماد على روسيا كونه يُقلل زمن نقل البضائع من الصين إلى أوروبا بنحو النصف مقارنة بالطريق الشمالي عبر روسيا، ويوفر بديلًا للصين، ويجعل من تركيا حلقة وصل لا غنى عنها في التجارة بين أوروبا وآسيا؛ أي يُسهم في رفع قيمتها الجيوسياسية لدى الغرب. ويدعم تولي تركيا دورًا قياديًا في المنظمة خبراتها الدبلوماسية الطويلة على الصعيدين المؤسسي المكتسب من مفاوضات عضوية الاتحاد الأوروبي، والأمني المكتسب من عضوية الناتو.

تحويل أذربيجان إلى قوة إقليمية مؤثرة:

ترى أذربيجان في السلام مع أرمينيا -وإن كان غير مكتمل حتى الآن- أنه يمهد الطريق أمامها للتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، استثمارًا في تراجع النفوذ الروسي، وتزايد قيمتها الجيوسياسية لدى تركيا الراغبة في توسيع نفوذها الجيوسياسي في آسيا الوسطى والقوقاز ضمن صيغة لقيادة العالم التركي، وتعزيز التكامل بين الإقليميين الأوراسي والشرق الأوسط من خلال الشراكة مع أذربيجان. وبالمثل بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في إطار استراتيجيتهما لمحاصرة وتقويض

النفوذين الصيني والروسي في آسيا الوسطى، وخلق مسارات نقل تجارية وطاقية منافسة لمشروع الحزام والطريق الصيني، وبديلة للخطوط الروسية بما يضمن استمرار تدفق موارد الطاقة النفطية والغازية والسلع بين مصادرها الآسيوية وأسواقها الاستهلاكية الأوروبية.

وتبرز منظمة الدول التركية كإطار تنظيمي يجعل أذربيجان مركزًا إقليميًا رئيسيًا في إطار التكامل التركي؛ نظرًا لامتلاكها موارد الطاقة، والبنية التحتية اللوجيستية للنقل، وتحكمها في خطوط الربط والنقل الإقليمية الرئيسية مثل خط سكة حديد باكو-تبليسي-كارس، وخط نفط باكو-تبليسي-جيهان، وخط غاز باكو-تبليسي-أرضروم. وعليه، تسعى لاكتساب نفوذ متزايد داخل المنظمة لإظهار مستوى من القيادة الإقليمية يتجاوز دورها التقليدي كمورد للطاقة إلى ترسيخ مكانتها تدريجيًا كمنسق إقليمي ليس فقط داخل العالم التركي، بل أيضًا على امتداد الساحة الأوراسية الأوسع.

وتخدم التحركات والتطلعات الأذربيجانية تجاه منظمة الدول التركية والتي تجلت خلال قمتها الثانية عشرة تحقيق هذا الهدف، وهو ما يُمكن توضحيه كالتالي:

- اختيار أذربيجان لاستضافة أول مناورة عسكرية مشتركة لدول العالم التركي عام 2026 يهدف إلى ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للتدريب العسكري.

- إيلاء القمة انتباهًا إلى قرار الرئيس إلهام علييف بتخصيص مليوني دولار للاحتفال بالذكرى المئوية لمؤتمر باكو للدراسات التركية عام 1926، وهو أحد أهم الأحداث في تاريخ الوعي الثقافي التركي، يهدف إلى تشكيل صورة أذربيجان الحديثة كمركز ثقافي للعالم التركي.

- ركزت باكو خلال القمة على تطوير شبكة النقل بما في ذلك الممر الأوسط وممر زانجيزور (ممر ترامب للسلام والازدهار الدوليين) لتعزيز مكانتها كمركز حيوي لربط آسيا وأوروبا.

- تبنت باكو مقترحات لإنشاء ممرات طاقة خضراء تربط آسيا الوسطى-أذربيجان-تركيا-أوروبا في وقت تسعى فيه لرفع حصة الطاقة الخضراء في مزيج الطاقة إلى 40% بحلول 2030 بهدف تنويع الصادرات وتعزيز دورها كمركز استراتيجي لتكامل الطاقة في إطار نظام النقل والإمداد الإقليمي.

خطوات استراتيجية

تبنت القمة الثانية عشرة لمنظمة الدول التركية عدة تحركات تهدف لخدمة التوجهات الاستراتيجية التي حددتها، والتي سوف يتم توضحيها على النحو التالي:

إنشاء آلية +OTS:

يتيح هذا القرار توسيع عضوية المنظمة، ويُدخل مفهومي «شريك الحوار» و«الشريك الاستراتيجي»، ويُمثل تغييرًا جوهريًا في هيكل المنظمة، الذي اقتصر على الدول الناطقة بالتركية أو ذات الأصل التركي، وسيُهيئ هذا التوسع إطارًا مناسبًا مرنًا للتعاون مع منظمات دولية وشركاء إقليميين ودوليين آخرين، ولا تفرض هذه الصيغة التزامات سياسية أو عسكرية على الدول، بل تقترح مشاريع محددة في مجالات التجارة والنقل والخدمات اللوجستية والطاقة والتحول الرقمي. ومن غير المعروف الأطراف المرشحة سواء للعضوية الكاملة أو كشركاء حوار أو مراقبين في إطار «+OTS»، غير أن النظر إلى الخريطة الإقليمية الأوسع قد يكون مفيدًا في تقديم بعض الخيارات المحتملة.

وبالنظر إلى طموحات أنقرة للعمل كجسر جيوسياسي يربط بين الأقاليم الجغرافية فإن دول البلقان تبقى خيارًا محتملًا، في ظل سعي تركيا إلى توسيع هيمنتها الإقليمية ونفوذها الاستراتيجي في المناطق المندرجة ضمن النطاق الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، لا سيَّما أنها تمتلك روابط ثقافية ودينية وتاريخية قوية مع تركيا، ودرجة عالية من العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والطاقية معها، كما أن معظمها أعضاء في الناتو (ألبانيا – كرواتيا – الجبل الأسود – شمال مقدونيا). وقد سبق وطرح رئيس الوزراء التركي السابق بن علي يلدريم، رئيس مجلس حكماء منظمة الدول التركية، تلك الدول كأطراف مرشحة للتعاون مع المنظمة خلال كلمة له في جامعة إزمير كاتب جلبي التركية عام 2021؛ إذ اعتبر أن دول مثل وبلغاريا والبوسنة والهرسك ومقدونيا الشمالية وصربيا وألبانيا، مطروحة للتعاون المستقبلي.

وتخلق منظمة التعاون الاقتصادي ECO التي تضم في عضويتها تركيا وأذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وإيران وأفغانستان وباكستان، إطارًا ممكنًا للتعاون كونها أبرمت مذكرة تفاهم عام 2014 مع منظمة الدول التركية (مجلس الدول التركية آنذاك) لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمتين.

وإلى جانب منظمة التعاون الاقتصادي، فإن جميع الدول الأعضاء في منظمة الدول التركية أعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون سواء بصفتي العضوية الكاملة (أذربيجان - كازاخستان - قيرغيزستان - أوزباكستان) أو شراكة حوار (تركيا)؛ الأمر الذي يستدعي المبادرة التي طرحها دولت بهتشلي، رئيس حزب الحركة القومية التركي والشريك الأصغر في التحالف الحاكم، في 18 سبتمبر 2025 بإنشاء تحالف «تركي-روسي-صيني»، والتي تضمنت نقاطًا جوهرية رئيسية مثل توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين وروسيا لا سيَّما في مجالات الطاقة والنقل والخدمات اللوجيستية، وتطوير التعاون بين تركيا ومنظمة شنغهاي، والسعي لعضوية البريكس.

علاوة على التأكيد على ضرورة التوجه الأوراسي في إطار منظمة الدول التركية باعتبارها ذات أهمية جيوسياسية كبيرة فهي تضم تركيا العضو في الناتو، وكازاخستان وقيرغيزستان العضوان في معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة، إلى جانب عضويتهما، وأوزباكستان وأذربيجان، في منظمة شنغهاي للتعاون، ولما كانت روسيا والصين تقعان في قلب هذه الهياكل، فإنه يُمكن لمنظمة الدول التركية أن تصبح مركز قوة في الصراع بين الغرب وروسيا والصين.

إنشاء آلية للتدريبات العسكرية المشتركة بين الدول التركية:

كان الأمن أحد أهم توجهات قمة منظمة الدول التركية المنعقدة في غابالا؛ حيث انبثق عنها إنشاء آلية للتدريبات العسكرية المشتركة بين الدول التركية، وتنص على إجراء تدريبات تكتيكية وعملياتية مشتركة بين القوات المسلحة للدول الأعضاء، ومواءمة أنظمة الدفاع، وتعزيز التوافق التشغيلي، وإضفاء الطابع المؤسسي على تبادل الخبرات العسكرية. وتشمل الخطط المستقبلية إجراء هذه التدريبات بالتناوب في مختلف الدول الأعضاء، وتكميلها بمشاريع مشتركة في قطاع الصناعات الدفاعية، ومن المقرر أن تستضيف أذربيجان المناورة الأولى العام القادم 2026.

وتعتبر هذه المبادرة خطوة أساسية نحو التكامل الأمني للعالم التركي، وتعزيز القدرات الدفاعية الجماعية داخل المنظمة، وتعزيز ثقلها الاستراتيجي في المنطقة، من خلال محاولة لجمع الإمكانات العسكرية المتفرقة للعالم التركي في إطار رؤية أمنية مشتركة، وبالتالي اتخاذ موقف أقوى وأكثر تنسيقًا في مواجهة التهديدات الإقليمية. ولا تنفصل تلك الخطوة عن الطموحات التركية لإنشاء هيكل أمني موحد للفضاء التركي بقيادتها، أو ما يحلو للبعض تسميته بـ «الناتو التركي»، وهو مصطلح يستخدم في السياق التحليلي ولا يُعبر عن مبادرة رسمية.

وبينما يتعلق الهدف الراهن بتعزيز ثقافة التعاون والتنسيق والدفاع المشترك، فإن استمراره سوف يُعمق التعاون الأمني والدفاعي، ويبني توافقًا تكتيكيًا واستراتيجيًا بين جيوش الدول التركية، ويتيح اختبارًا مختلف الاستراتيجيات والتكتيكات عمليًا، ويسمح بتبادل التكنولوجيا والخبرات، ويوحد الانضباط العسكري. الأمر الذي يخلق رؤية أمنية مشتركة ويجعل دول المنطقة فاعلًا في بناء الأمن الإقليمي، ويُسهم في تطوير آليات استجابة مشتركة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود تتماشى مع الاحتياجات الأمنية للعالم التركي وأولوياته الإقليمية، وتخدم الهدف الاستراتيجي الأكبر المتعلق بتجاوز كونها رابطة ثقافية لتصبح إحدى ركائز الأمن الإقليمي.

وقد شهدت السنوات الأخيرة اتخاذ خطوات نحو تعزيز التعاون الدفاعي المشترك بين دول العالم التركي، من خلال زيادة عدد التدريبات العسكرية الثنائية أو متعددة الأطراف، وانعقاد الاجتماع الأول لمنظمات الصناعات الدفاعية للدول الناطقة بالتركية في يوليو 2025، وتوقيع سلسلة من مذكرات التفاهم بين تركيا وكازاخستان وأوزباكستان وقيرغيزستان تغطي مجالات التدريب المشترك وبناء القدرات وتبادل الخبرات في مجال الصناعات الدفاعية. فضلًا عن إبرام صفقات بين تركيا ودول أذربيجان وكازاخستان وأوزباكستان وقيرغيزستان وتركمانستان، حصلت بموجبها تلك الدول على منظومات دفاعية تركية الصنع، بما في ذلك المسيرات، أو تم الاتفاق على التصنيع المشترك لبعض المنظومات التركية، أو تضمنت خدمات صيانة وتزويد بقطع الغيار، ومن شأن تسريع برامج بناء القدرات الدفاعية الجماعية ومأسسة التعاون العسكري جعل منتجات الدفاع التركية جزءًا لا يتجزأ من المشتريات الدفاعية لدول المنطقة.

علاوة على اتخاذ خطوة استراتيجية متقدمة إزاء تبادل المعلومات الخرائطية؛ حيث عُقِدَ قبل عام الاجتماع الأول لرؤساء مؤسسات رسم الخرائط التابعة للمنظمة في أنقرة، وتم اعتماد إعلان ينص على وضع «خريطة موحدة للعالم التركي»، وتشكيل فريق عمل يضم ممثلين عن مؤسسات رسم الخرائط المدنية والعسكرية. ومن شأن هذه البيانات الدقيقة أن تُسفِر عن مجموعة واسعة من المعلومات المهمة، التي تشمل طرق النقل الرئيسية، والرواسب المعدنية الكبيرة، والتضاريس، والمرافق الحكومية الرئيسية، والمؤسسات العسكرية، والوحدات العسكرية، ومعلومات أخرى ذات أهمية. الأمر الذي يعني أن المنظمة ودولها، بما فيهم تركيا، ستتمكن من إنشاء نظام معلومات جغرافية شامل، وستمتلك جميع المعلومات عن كل الدول الأعضاء، وهي بيانات شديدة الأهمية عند التخطيط للعمليات العسكرية.

إظهار موقف دبلوماسي مشترك في مواجهة الأزمات العالمية:

تعلق أحد أهداف قمة غابالا بالسعي إلى صياغة موقف دبلوماسي مشترك تجاه الأزمات العالمية ومحاولة ترجمتها إلى مبادرات ملموسة ومنسقة تخدم المصالح الاستراتيجية المشتركة، بما يُسهم في توسيع هامش حركة دول المنظمة على الساحة الأمنية والسياسية العالمية والإقليمية، وقد خدم شعار القمة «السلام والأمن الإقليميان» هذا الهدف؛ حيث تمت مناقشة موضوعات مثل الحرب الأوكرانية، والصراعات في الشرق الأوسط، وعدم الاستقرار في جنوب القوقاز.

وفي هذا الإطار، أشارت القمة إلى إمكانية إسهام العالم التركي في عملية إعادة الإعمار في سوريا، وتم تناول حماية السكان التركمان ودمجهم من منظور «أمن الهوية التركية»؛ حيث اقتُرِحَ إنشاء آلية لتنسيق المساعدات الإنسانية المقدمة من دول المنظمة إلى المناطق التركمانية في سوريا. ويأتي ذلك بينما تلعب أذربيجان دورًا متزايدًا في الملف السوري من خلال استضافة جولات محادثات وساطة متعددة بين حكومة دمشق وإسرائيل للوصول إلى صيغة اتفاق أمني محتمل، وأخرى بين الحكومتين التركية والإسرائيلية للتفاهم بشأن آلية تنسيق أمني وعسكري لمنع الاصطدام في سوريا. علاوة على تزويد أذربيجان لسوريا بـ 1.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب التركية الداخلية وصولًا إلى خط «كيليس-حلب» الذي أعادت تركيا تأهيله مؤخرًا.

ومن بين المواضيع الرئيسية التي نوقشت، دعم إعلان السلام المشترك الموقع بين أذربيجان وأرمينيا في 8 أغسطس 2025. وتبرز مبادرات إعادة الإعمار والتنمية في ناجورنو كاراباخ كأحد الأبعاد المهمة للتعاون التركي التي نوقشت خلال القمة؛ حيث اعتبرت رمزًا للتضامن والتنسيق السياسي والتعاون الاستراتيجي بين الدول التركية، ففور انتهاء العلميات العسكرية، شاركت الشركات التركية في تأهيل البنية التحتية للطرق والمياه والطاقة في زانجيلان وشوشا ولاتشين ومناطق أخرى، كما بنت مطار فضولي الدولي خلال ثمانية أشهر.

وشاركت دول تركية أخرى أيضًا في جهود إعادة الإعمار؛ ففي عام 2023، شيدت أوزبكستان مدرسة «ميرزو أولوغ بيك» في فضولي، بينما افتتحت كازاخستان مركز «كرمانغازي» للإبداع للأطفال في المدينة نفسها عام 2024. وشيدت قيرغيزستان مدرسة تتسع لـ 528 طالبًا في قرية خيديرلي التابعة لأغدام، وتُسهم المجر في إعادة إعمار قرية سلطانلي في جبرائيل، وخلال قمة غابالا، أُعلن أن تركمانستان ستبني مسجدًا في فضولي.

في سياق بلورة موقف دبلوماسي مشترك في مواجهة الأزمات العالمية، اقترح الرئيس الأوزبكي شوكت ميرضيائيف عقد أول اجتماع مشترك لوزراء الخارجية ورؤساء أجهزة الاستخبارات للدول الأعضاء في منظمة الدول التركية، في سمرقند لوضع مناهج موحدة للتعامل مع قضايا الأمن الإقليمي والعالمي؛ مما يعني إضفاء الطابع المؤسسي على آلية أمنية منسقة على المستويين الاستخباراتي والدبلوماسي.

وضع جمهورية شمال قبرص التركية على الأجندة:

اتصالًا بالنقطة السابقة، حظيت قضية جمهورية شمال قبرص التركية باهتمام قمة غابالا، التي انطوت على رسائل دبلوماسية عديدة حملها حضور الرئيس القبرصي الشمالي أرسين تتار، والمناقشات بشأن منح الجمهورية العضوية الكاملة في المنظمة، وصدور بيانات تعزز الاعتراف بالقبارصة الأتراك كجزء من العالم التركي، ليضاف هذا الزخم فتح دول مثل كازاخستان وأوزبكستان قنوات تعاون أكاديمي وثقافي وسياحي مع جمهورية شمال قبرص التركية.

ويكتسب موقف المنظمة أهمية خاصة إذا ما نُظر إلى تزامنه مع قرار برلمان جمهورية شمال قبرص التركية بتاريخ 14 أكتوبر 2025، باعتماد قرار بأغلبية الأصوات بعنوان «حل الدولتين للمشكلة القبرصية»،

يُرمى منه حسم المناقشات بشأن الصيغ السياسية المحتملة للتسوية لصالح «المساواة في السيادة» مع قبرص اليونانية، وإنهاء الحديث عن حكم ذاتي للقبارصة الأتراك في إطار نظام فيدرالي للجزيرة. وهذا يعني إضفاء الطابع المؤسسي على نموذج «حل الدولتين»، الذي دافعت عنه أنقرة على مستوى المؤسسات الدستورية في جمهورية شمال قبرص التركية.

وتشير الإشارات في قرار الجمعية إلى مثال البوسنة والهرسك وفلسطين إلى حقيقة مفادها أن الاعتراف بالدول يمكن أن يتم بشكل مستقل عن قرار مجلس الأمن؛ مما يعزز الحجة القائلة بأن جمهورية شمال قبرص التركية تتمتع بوضع «دولة يمكن الاعتراف بها» بموجب القانون الدولي، ويهدف هذا المنظور إلى تمهيد الطريق للانتقال من الوجود الفعلي إلى الوجود القانوني، على أساس أن مسألة الاعتراف هي في الأساس مسألة إرادة سياسية ولا تتضمن أي عناصر مانعة من وجهة نظر القانون الدولي؛ الأمر الذي يفتح الباب أمام الاعتراف المنفرد التدريجي من قبل الدول بالجمهورية.

وتُشير تلك التطورات إلى المكانة المتزايدة لجمهورية قبرص الشمالية في الرؤية الاستراتيجية الأوسع للتكامل والتنسيق متعدد الجوانب داخل العالم التركي، وحقيقة أن منظمة الدول التركية تتجه للانتقال إلى مستوى الالتحام مع الموضوعات ذات الطابع الاستراتيجي، وصياغة موقف مشترك تجاه القضايا التي تمس إحدى الدول الأطراف باعتبارها إطارًا إقليميًا جامعًا يُمثل مصالح الدول التركية ويُعبر عنها على أساس وحدة المصالح. وينطوي الدعم لجمهورية قبرص الشمالية على مسعى لإظهار عمل المنظمة وفقًا لوحدة المصالح في معادلات الطاقة في شرق المتوسط؛ حيث إن الاعتراف بالجمهورية الشمالية يُعزز المطالب التركية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة في شرق المتوسط.

تحقيق التكامل الثقافي من خلال اللغة المشتركة:

لعل أحد التطورات التي ميزت قمة غابالا اتصلت بالخطوات المتخذة نحو أبجدية مشتركة للعالم التركي بطباعة عمل عن جنكيز أيتماتوف وأوغوزنامه بالأبجدية المشتركة التي تم تأسيسها عام 2024 وتتكون من 34 حرفًا تعتمد على النص اللاتيني ومصممة لاحترام التنوع الصوتي عبر اللغات التركية (تضم دول منظمة الدول التركية ثلاثة فروع مختلفة من العائلة التركية: فرع الأوغوز وتندرج تحته اللغات التركية

والتركمانيـة والأذربيجانيـة، وفـرع القبتشـاك ويتفـرع منـه اللغـات القرغيزيـة والكازاخيـة، وفـرع الكارلـوك وتنحـدر منـه اللغـة الأوزبكيـة، ورغـم الجـذور المشتركـة، فـإن هـذه الاختلافـات تجعـل اللغـة الروسـية لغـة مشتركـة في الدوائـر الدبلوماسـية في آسـيا الوسـطى وأذربيجـان، وهـو أمـر يـثير حفيظـة أنقـرة).

كمـا أعلـن الأمين العـام للجمعيـة البرلمانيـة للـدول التركيـة TURKPA عـن إطلاق مبـادرتين رقميـتين رئيسـيتين؛ قانـون «Qanun» وقامـوس «Qamus»، لتعزيـز الوحـدة اللغويـة في جميـع أنحـاء العالـم التركـي، وهمـا بمثابـة منصـة رقميـة مشتركـة تجمـع البلـدان الناطقـة بالتركيـة تهـدف إلى إثـراء الانسـجام اللغـوي بين الـدول التركيـة، وتسـهل ترجمـة الوثائـق الرسـمية والتشـريعات، وتعـزز الاتسـاق اللغـوي في النصـوص الأكاديميـة والإداريـة، وإنشـاء ذاكـرة مشتركـة وتعـاون مـؤسسي أوثـق.

ويختـص مشـروع «قانـون» بجمـع النصـوص القانونيـة مـن تركيـا وأذربيجـان وكازاخسـتان وقيرغيزسـتان وأوزبكسـتان وتركمانسـتان في قاعـدة بيانـات رقميـة موحـدة، تتيـح للمسـتخدمين الوصـول إليهـا بخمـس لغـات هـي: التركيـة والأذربيجانيـة والكازاخيـة والقيرغيزيـة والإنجليزيـة. فيمـا يوفـر مشـروع «قامـوس» قامـوسًـا رقميًا مقارنًـا يضـم تسـع لغـات تركيـة هـي: التركيـة والأذربيجانيـة والكازاخيـة والقيرغيزيـة والأوزبكيـة والتركمانيـة والباشـكيرية والتتاريـة والأويغوريـة، ويهـدف هـذا القامـوس، المبنـي علـى مصـادر أكاديميـة موثقـة، إلى توحيـد المصطلحـات والحفـاظ علـى التراث اللغـوي للعالـم التركـي.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد حظي البُعد التكاملي الثقافي بمساحة واسعة في إعلان غابالا، حيث أشار إلى:

- تسـمية أنقـرة «عاصمة للسياحة في العالم التركي» لعام 2026.

- تسـريع التحضـيرات لإطـلاق بطاقـة متاحـف مشـتركة (Joint Museum Card) تسـمح لحامليهـا بالدخـول للمتاحـف في دول المنظمـة بسـهولة، لتشـجيع حركـة السـياحة والثقافـة بـين الأعضـاء.

- الاتفـاق علـى التقـدم بمقـترح مشـترك لإعـلان يـوم 15 ديسـمبر «يـوم أسـرة لغـات العالـم التركـي»، علـى جـدول أعمـال الـدورة 222 للمجلـس التنفيـذي لليونسـكو في المؤتمـر العـام الثالـث والأربعـين للمنظمـة الـذي سـيعقد في سـمرقند، كخطـوة لتعزيـز الهويـة اللغويـة والثقافيـة المشـتركة.

- توقيع قرار استراتيجي من شأنه تعزيز دور المنظمة الدولية للثقافة التركية TURKSOY في مجال الدبلوماسية الثقافية، وبناءً عليه، ستعد الأمانة العامة للمنظمة مقترحًا شاملًا بشأن التطوير المؤسسي وتعزيزه، بمشاركة وزارات الثقافة والخارجية في الدول الأعضاء، وستقدم هذا العمل إلى المجلس الدائم للمنظمة لتقييمه. وتهدف هذه العملية إلى تعزيز القدرات المؤسسية ضمن إطار واسع، بدءًا من الأنشطة الرامية إلى تعزيز حضور التراث الثقافي في البيئة الرقمية، وصولًا إلى الإنتاجات والفعاليات المشتركة، فضلًا عن المشاريع الموجهة للشباب والصناعات الإبداعية. وقد أصبحت هذه المنظمة أداة للقوة الناعمة وفرض الأجندة الثقافية التركية على الدول التركية.

- دعم مبادرات جديدة لتسهيل مشاركة أكثر كفاءة للشباب والصناعات الإبداعية في الأنشطة الثقافية والفنية.

وتعكس تلك الخطوات والمساعي الرؤية الرامية إلى تحقيق تكامل ثقافي أكبر بين الدول التركية، وتسهل التعاون في مجالات العلوم والاقتصاد وتقنيات الذكاء الاصطناعي؛ مما يرسي أساسًا للتكامل الحضاري والرقمي.

تطوير طرق النقل والتجارة:

يظل التكامل الاقتصادي اتجاهًا رئيسيًا في تطوير منظمة الدول التركية، وفي هذا السياق، كان من الركائز الأساسية لقمة غابالا تطوير البنية التحتية الأوراسية التركية للنقل والاتصالات، التي توفر رابطًا لوجستيًا فعالًا بين الدول الأعضاء وتضع الأساس لتعميق التجارة المتبادلة والتعاون الاقتصادي، وقد تمت الإشارة بوجه خاص إلى تحسين ممر النقل الدولي عبر بحر قزوين (الممر الأوسط) باعتباره شريانًا استراتيجيًا يربط أوروبا وآسيا. وفي إطاره، اكتسب ممر زانجيزور أهمية إضافية باعتباره جزءًا مكملًا للممر الأوسط، فمن خلال ربط أذربيجان بناخيتشيفان وتركيا، ثم بآسيا الوسطى، ستتحول الوحدة الجيوسياسية والاقتصادية للعالم التركي إلى واقع ملموس. ومع ذلك، فإن إعادة تشكيل القيادة الأوراسية للنقل ستكون بطيئة ومحفوفة بالتحديات؛ نظرًا للمعارضة الروسية والصينية والإيرانية.

خريطة 1 – مسار ممر النقل الدولي عبر بحر قزوين (الممر الأوسط)

وقدمت الدول الأعضاء أيضًا سلسلة من المبادرات في المجالات الاقتصادية؛ حيث اقترح رئيس قيرغيزستان، صدر جباروف، خارطة طريق للتعاون في التجارة والاستثمار والتمويل، بما في ذلك الاعتراف المتبادل بالتوقيعات الإلكترونية؛ مما يوفر إطارًا قانونيًا لتبادل الوثائق الرقمية ويؤسس مساحة رقمية موحدة للعالم التركي. وركز رئيس أوزبكستان، شوكت ميرزيوييف، على استراتيجية طويلة الأجل حتى عام 2030 تتضمن إنشاء مجلس للتعاون الاقتصادي، وتحالف صناعي للدول التركية، ونظام الممرات الخضراء التركية، وائتلاف التحول الأخضر، وتعزيز الزراعة العضوية، وتطوير علامة تجارية موحدة للمنتجات العضوية التركية في الأسواق الدولية.

وقد حقق التعاون الاقتصادي بين دول المنظمة تقدمًا ملحوظًا؛ حيث عزز اتحاد غرف التجارة والصناعة التركية وصندوق الاستثمار التركي التكامل من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين عززت مبادرات مثل البنوك المركزية ومجلس التمويل الأخضر والرابطة التركية العالمية للتأمين البنية التحتية الاقتصادية، غير أن أحجام التجارة والاستثمارات البينية لا تزال منخفضة، كما أن التكامل التجاري من خلال منطقة تجارة حرة يواجه تحديات لوجيستية.

تحديات ماثلة

لا يزال تحقيق درجة عالية من التكامل السياسي والعسكري داخل منظمة الدول التركية يواجه عدة تحديات، يتم استعراضها على النحو التالي:

- إن مسألة إنشاء هيكل أمني موحد ليست بالسهولة بما كانت، فعملية بناء توافق تشغيلي لجيوش الدول التركية متعدد المستويات؛ التقني واللوجستي والإجرائي والتدريبي، ليست سهلة أو سريعة، وبالتأكيد سوف تواجه معارضات، وتصطدم بتباين تعريف المهددات الأمنية، ومع ذلك، فإن اتجاه المنظمة لبناء إطار أمني مشترك حتى وإن لم ينعكس على إنشاء هياكل مؤسسية يُمثل خطوة استراتيجية متقدمة.

- إن فكرة توسيع العضوية في إطار صيغة «+OTS» سواء من خلال العضوية الكاملة أو شراكة الحوار أو المراقبين، لأطراف لا تنتمي للدول الناطقة بالتركية أو ذات الأصل التركي، يتطلب نهجًا حذرًا للحفاظ على فاعلية عملية صنع القرار والتماسك الاستراتيجي بين الدول الأعضاء؛ حيث إن فكرة ضم دول غير التركية إلى المنظمة تتناقض إلى حد ما مع مساعي أنقرة لتحويل المنطقة إلى كيان سياسي وأمني فوق الدول. كما أن مسألة توسع المنظمة ظلت محل جدل لسنوات، فهناك آراء مختلفة بين الدول الأعضاء حول هذه القضية، والبعض كان يفضل عدم التوسع.

- من المتوقع أن تُثير خطوات منظمة الدول التركية نحو تعزيز التكامل السياسي والعسكري وتوسيع العضوية لتشمل دول ذات أقليات تركية، حفيظة وقلق بعض الدول الإقليمية مثل الصين وروسيا وإيران، كونهم يستضيفون أقليات تركية كبيرة. ويشمل ذلك الأتراك الأذربيجانيين في محافظة أذربيجان الغربية شمال غرب إيران والذين يشكلون أكبر مجموعة عرقية غير فارسية في البلاد؛ إذ يتراوح أعدادهم بين 25 و30 مليون نسمة، ويشكلون حوالي 30% من إجمالي السكان، علاوة على الجاليات التركية في روسيا الممتدة من القوقاز إلى سيبيريا، والأقليات في إقليم شينجيانغ الصيني. ولا يقتصر الأمر على المخاوف المرتبطة بالأقليات، وإنما يمتد للمخاطر الجيوسياسية المتعلقة بإعادة

تشكيل خرائط النفوذ والسيطرة في آسيا الوسطى والقوقاز لصالح كتلة أوراسية بقيادة تركيا، تعمل تلقائيًا على تقويض النفوذ الروسي والإيراني والصيني في المنطقة، وتوجد مسارات لوجستية بديلة للنقل بين آسيا الوسطى وأوروبا.

- لا تزال دول مثل كازاخستان وتركمانستان وأوزباكستان تتحرك بحذر لعدم الاضطرار بعلاقاتها مع روسيا وأوروبا، كما أن الدول الثلاثة وقعت في أبريل 2025، على نص مشترك يدعم قرارين اعتمدهما مجلس الأمن في أوائل الثمانينيات (541 و550)، يعتبران إعلان استقلال جمهورية شمال قبرص التركية وجميع الأعمال الانفصالية غير قانونية؛ الأمر الذي يُظهر تباينات داخلية بشأن الاعتراف باستقلالها ومنحها الصفة القانونية والعضوية الكاملة في المنظمة. مع ضرورة عدم إغفال الضغوط التركية الشديدة والتي أسفرت -على سبيل المثال- على ضمها للمنظمة بصفة مراقب في قمة سمرقند عام 2022 رغم احتجاجات الدبلوماسيين في كازاخستان وأوزبكستان.

- لا تزال السياسة الخارجية متعددة المسارات أولوية بالنسبة لعديد من دول آسيا الوسطى، كما أن هناك درجات استجابة متفاوتة للتكامل الإقليمي الكامل بين الدول الأعضاء.

- لا تزال بعض الدول لم تتحول إلى الأبجدية اللاتينية؛ فرغم استخدام تركيا وأذربيجان وأوزبكستان بالفعل حروفًا لاتينية، وكذلك كازاخستان التي تتجه نحو التخلي عن السيريلية (إحدى اللغات الروسية)، فإن قيرغيزستان لم تتحول بعد إلى الأبجدية اللاتينية، ولا يزال الجدل محتدمًا بين القيرغيز بشأن الجدوى الثقافية من ذلك، وقد اعتبر الرئيس القيرغيزي صدر جباروف أنه من السابق لأوانه الحديث عن انتقال اللغة القيرغيزية إلى الأبجدية اللاتينية.

- يواجه التكامل الاقتصادي بين دول منظمة الدول التركية في إطار منطقة تجارة حرة عديدًا من القيود، وذلك رغم وجود اتفاقيات بشأن إعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية، منها:

  - ارتباط الدول الأعضاء بترتيبات إقليمية أخرى فتركيا تتمتع باتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي يتطلب مراعاة التزاماتها تجاه بروكسل عند إبرام أي اتفاقية تجارة حرة مع المنظمات الأخرى، بينما كازاخستان وقيرغيزستان عضوان في منظمة التجارة الحرة التابعة الاتحاد

الاقتصادي الأوراسي (EAEU) بقيادة روسيا، والتي تفرض التزامات جمركية، وتعقد هذه العضويات المتداخلة الجمارك والتجارة، فكازاخستان وقيرغيزستان مُلزمتان بتعريفات الاتحاد الاقتصادي الأوراسي؛ مما يصعب تنسيق إجراءات الحدود مع تركيا أو أذربيجان.

- انخفاض حجم التجارة البينية؛ ففي 2024، بلغ إجمالي التجارة بين الدول الأعضاء حوالي 58 مليار دولار؛ أي ما يقارب 7% من إجمالي تجارتها الخارجية، بينما كان الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أكثر نشاطًا بالمقارنة؛ إذ بلغ حجم تجارته البينية نحو 19.8% بحلول عام 2025، وتظل روسيا والصين ودولًا آسيوية أخرى الشركاء الرئيسيين لدول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى.

- لا تزال نتائج بعض ترتيبات التعاون الاقتصادي محدودة، فعلى سبيل المثال لا يزال رأس مال صندوق الاستثمار التركي (TIF) الذي أُسس عام 2024 بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي، وزيادة التجارة البينية، والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم التركي، ضئيلًا قياسًا إلى حجم الاستثمارات الصينية أو الأوروبية -على سبيل المثال- المخصصة لمنطقة آسيا الوسطى؛ حيث يبلغ رأس ماله حوالي 600 مليون دولار، ومن المقرر أن ينمو إلى حوالي 3 مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.

- يواجه الممر الأوسط عدة تحديات فنية تعيق تحوله إلى مسار تنافسي للنقل بين آسيا وأوروبا، منها:

- مسألة عبور بحر قزوين؛ إذ لا تزال قدرات العبارات (سواء Ro-Ro أو الخاصة بالحاويات) محدودة، كما أن الموانئ على ضفتيه تحتاج إلى توسعات في الأرصفة ومعدات المناولة وساحات التخزين. فضلًا عن مشكلات الازدحام وفترات الانتظار الطويلة، وتأثير الظروف المناخية مثل الضباب والأمواج الشتوية على انتظام الحركة.

- اختلاف قياسات السكك الحديدية؛ إذ تعتمد دول الفضاء السوفيتي السابق على مقياس 1520 مم، بينما تستخدم تركيا المقياس الدولي 1435 مم؛ مما يفرض حلولًا مكلفة وبطيئة مثل تبديل عربات النقل أو تغيير العجلات، وهو ما يضاعف زمن العبور ويقلل من جاذبية المسار.

- تعاني البنية التحتية نفسها من تباينات في معايير الحمولة على المحاور، والسرعات التصميمية للخطوط، وأنظمة الإشارات والاتصالات؛ الأمر الذي يعقد مسألة التشغيل المتكامل عبر أكثر من شبكة وطنية.

- ضعف الربط متعدد الوسائط؛ إذ تفتقر نقاط الاتصال بين السكك والبحر والطرق إلى منصات مناولة فاعلة ومحطات تحويل داخلية؛ مما يقلل من كفاءة نقل الحاويات.

- تمثل الإجراءات الجمركية والبيروقراطية عائقًا إضافيًا، في ظل غياب نافذة إلكترونية موحدة وتعدد الوثائق والمتطلبات عند كل معبر حدودي.

- تواجه الناحية التشغيلية عقبات فنية أيضًا تتعلق بالنقص في عربات الحاويات والمعدات الموانئية وعبّارات النقل، كما أن أجزاء من شبكات المقل والمعدات تحتاج إلى صيانة وتحديث دوري.

- الاستثمارات الضخمة المطلوبة لتوسيع السكك والموانئ وشراء أساطيل جديدة وتوحيد الأنظمة الرقمية، بينما تهدد المنافسة من طرق بديلة مثل الممرات الروسية أو البحرية، فضلًا عن المخاطر السياسية والأمنية في المنطقة، فرص تحقيق عوائد استثمارية مضمونة.

ختامًا، تمثل قمة غابالا نقطة مفصلية في مسيرة العمل المؤسسي المشترك بين دول العالم التركي؛ إذ تهدف إلى الانتقال بمنظمة الدول التركية من منصة للحوار وتبادل الآراء إلى كيان إقليمي قادر على صياغة سياسات مشتركة وتنسيق الاستجابة الجماعية. ومع ذلك، فلا تزال المنظمة في مراحلها الأولى من النضج المؤسسي، وتختلف عن هياكل إقليمية راسخة مثل الاتحاد الأوروبي من حيث عمق التكامل الاقتصادي والسياسي، القدرة على تنفيذ السياسات، وجود آليات إلزامية، والتنسيق الدفاعي المشترك، ويجدر هنا الإشارة إلى أن مراقبة بعض المؤشرات يُعدّ مفيدًا لتقييم حجم التقدم المحرز على الصعيد التكاملي، وتشمل هذه المؤشرات:

- توسيع دائرة الشركاء: ضم شركاء إقليميين ودوليين عبر صيغة «+OTS» سواء كشركاء حوار، أو شركاء استراتيجيين، أو من خلال العضوية الكاملة، بما يرفع من قدرات المنظمة ويوفر فرصًا للتنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الشركاء التقليديين.

- تعزيز دور الهياكل التنظيمية: زيادة مشاركة الهياكل الداخلية للمنظمة في عملية اتخاذ القرار، بما يتيح استجابة جماعية أكثر فاعلية للقضايا والأزمات الإقليمية والدولية التي تمس مصالح الدول الأعضاء.

- تطوير الإطار الأمني المشترك: الحفاظ على دورية التمرينات العسكرية تحت مظلة المنظمة، وتوسيع اتفاقيات التعاون الدفاعي التي تشمل التصنيع المشترك، ومشتريات السلاح، وتعزيز التشغيل البيني، وتبادل الخبرات التكتيكية، وتنفيذ دورات تدريبية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتحديد التهديدات المشتركة.

- تعزيز الهوية الثقافية المشتركة: اتخاذ خطوات متقدمة نحو التوحيد اللغوي، وتوسيع أنشطة المنظمة الدولية للثقافة التركية (TURKSOY)، وتعزيز التبادلات الثقافية بين دولها.

- تعميق التضامن الاقتصادي: زيادة حجم التجارة الإقليمية، وتعزيز آليات الاستثمار والإنتاج المشتركة، والتغلب على العقبات اللوجستية في مجالات التجارة والنقل.